

إجراءات الدولة الجزائرية في مكافحة

تقليد قطع غيار السيارات

أ. تيتام دليلة
جامعة البليدة 2

الملخص:

يعرف العالم في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في وسائل الاتصالات الحديثة و وسائل النقل مجموعة من الظواهر السلبية من بينها ظاهرة التقليد التي باتت تعرف بجريمة القرن الواحد والعشرين ، و بعدما كانت الظاهرة في بداياتها تخص قطاع الموضة في الثمانينات امتدت في الآونة الأخيرة إلى جميع القطاعات بدون استثناء.

في الجزائر بدأت الظاهرة في التفشي في التسعينيات بعد تحرير التجارة الخارجية ، و قطاع غيار السيارات لم يسلم هو الآخر عن مثل هذه الممارسات السلبية و لو كانت بنسبة أقل من القطاعات الأخرى و لكن الخطورة تكمن في مخلفاتها السلبية فهي قد تكلف الحياة.

الكلمات الدالة: التقليد، العلامة التجارية، قطع غيار السيارات، حوادث المرور.

Résumer :

Ces dernières années le monde a connaît en plus de l'évolution des outils de la communication et des moyens de transport une gamme de phénomènes négatifs, y compris la contrefaçon, qui est devenu le crime du XXIe siècle, au début le phénomène à touché l'industrie de la mode dans les années quatre-vingt étendu récemment à tous les secteurs sans exception.

En Algérie la propagation du phénomène a commencé dans les années 90 après la libéralisation du commerce extérieur ,le secteur automobile n'est pas épargné par ces pratiques négatives malgré qu'il affiche des pourcentage inférieuresa ceux des autres secteurs mais le danger réside dans ces séquelles négatif il pourrait coûter la vie .

Mots-clés: contrefaçon, la marque commerciale, les pièces de rechanges automobiles, les accidents de la route.

المقدمة:

إن التقليد أو ما يعرف بالغش التجاري آفة اجتاحت العالم بأسره و امتدت إلى جميع القطاعات دون استثناء حتى الحساسية منها حتى أصبح هذا العصر يعرف بعصر الصناعات المقلدة أو المزورة ، و تتكبد الحكومات خسائر فادحة من جراء هذه الآفة.

في الجزائر بدأت الظاهرة في الاستفحال بعد التسعينات ، حيث تقدر خسارة الاقتصاد الوطني سنوياً أكثر من 20 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 236 مليون أورو .

فما مدى خطورة تقليد العلامات التجارية بالنسبة لقطع غيار السيارات، و ما هو حجم انتشارها في الجزائر ، و ما هي إجراءات الدولة الجزائرية لمحاربة هذه الآفة ؟

1- مفهوم تقليد العلامة التجارية:

أولاً لا بدّ من الإشارة إلى العلامة قبل التعرّيج إلى التقليد الذي يمسه حيث عرفها المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 03-06: "كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي لا سيما الكلمات بما فيها أسماء الأشخاص و الأحرف و الأرقام، الرسومات ، الأشكال ، الألوان بمفردها أو مركبة".¹

كما عرّف التقليد من خلال نفس الأمر كما يلي " يعد جنحة تقليد لعلامة مسجلة كل عمل يمس بالحقوق الإستثنائية لعلامة قام به الغير خرقاً لحقوق صاحب العلامة".²

فالتقليد الذي يمس العلامات التجارية هو استعمال غير شرعي لعلامة مشابهة لعلامة مسجلة قانوناً من طرف شخص آخر بغرض تضليل المستهلك و إيهامه أن السلعة أصلية.

2. أسباب تفشي ظاهرة التقليد في العالم:

يرجع انتشار التقليد إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- أ. ارتفاع معدلات الإنتاج.³
- ب. العولمة: خاصة مع تطور وسائل النقل ووسائل الاتصالات.⁴
- ج. تطور الجريمة المنظمة.⁵
- د. انتشار الأسواق الموازية خاصة في الدول النامية و الفقيرة.⁶
- هـ. انخفاض أسعار السلع المقلدة.⁷
- و. أسباب أخرى:

¹ صباغ محمد، "حماية الملكية الصناعية"، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية العامة للأمن الوطني، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة، ص 23.

² المادة رقم 26 من الأمر رقم 03-06، المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالعلامات التجارية.

³ Bethsabée Langlois, « Spécial contrefaçon », cahier du « Monde » du 30 juillet 2008 n° 19753, supplément les cahiers de la compétitivité, édité par l'Agence Média Thème en partenariat avec le ministère du Budget, 2008, par 1.

⁴ Jérémy Lachartre, «La mondialisation de l'économie et la contrefaçon : le cas de l'Union européenne », télécharger de site : <http://www.herodote.org/IMG/pdf/Lachartre.pdf> le 29/5/2013.

⁵ Andy Hyeans, article sur « la contrefaçon dans le monde : entre danger, profits et perspectives », télécharger de site : <http://www.inhesj-fr/fichiers/ondrp/contribution/07-hyears.pdf> le 29/5/2011, p 41.

⁶ <http://commentjevoislemonde.blogs.nouvelobs.com/economie-solidaire-justice-equite> le 31/5/12.

⁷ عمر شتيوي، "خرق قوانين الملكية الفكرية ضرر حقيقي على المستهلك"، المحمل من الموقع : <http://173.192.107.127/jaifer/workshop/6.PPT> في 2011/5/29.

- الفراغ القانوني و عدم ردعية العقوبات؛
 - نقص الخبرة لدى الأعوان المكلفين بالرقابة، مع غياب المخابر المتخصصة .
 - ضعف القدرة الشرائية للمستهلك مما يدفع به للتوجه نحو المنتج المقلد .¹
3. الآثار السلبية لظاهرة التقليد:

تترتب عن ظاهرة التقليد مجموعة من الآثار السلبية كما يلي:

- أ. بالنسبة للمستهلك: تأثيراتها السلبية على صحته وأمنه.
 - ب. بالنسبة للمؤسسات: تؤثر سلباً على صورة المؤسسة مع انخفاض رقم أعمالها.
 - ج. بالنسبة للدولة: فتتأثر سلباً من جراء التهرب الضريبي، نقص معدلات الاستثمار.
4. إحصائيات حول ظاهرة التقليد في العالم:
- قَدَّرت المنظمة الفرنسية التي تنشط في مكافحة التقليد UNIFAB أنها تشكل ما بين 5 و 9 % من حجم التجارة العالمية كما أنها تتسبب في فقدان حوالي 200000 منصب عمل في السنة.²

5. التقليد في قطاع غيار السيارات:

5-1. مفهوم قطع غيار السيارات:

قطع غيار السيارات هي كل جزء ضروري يمكن تركيبه بداخل أو على المركبة لتعويض أحد مكوناتها.³

5-1-1. أنواع قطع غيار السيارات المتداولة في السوق:

توجد أربعة أنواع من قطع غيار السيارات و التي نجدها متداولة و هي كالتالي:

- أ - قطع غيار السيارات الأصلية: تقوم بصناعتها وكالات السيارات أو تحت إشرافها⁴ بنفس نفس المعايير التي يحددها المصنع" كعلامات Peugeot و Renault.
 - ب - قطع غيار السيارات التجارية: تصنع من قبل وكالات السيارات المصنعة ، و لكن تتمتع بالموصفات المطلوبة أي يمكنه adaptable يقوم بتوزيعها المصنّع و تحت علامته.
 - ج - قطع غيار السيارات المقلدة: هي قطع لا تخضع للمواصفات و المعايير الدولية المعمول بها ، تصنع في ورش غير صالحة و بمواد أولية رخيصة و يد عاملة غير مؤهلة.
- 5-2. إحصائيات حول قطع غيار السيارات المقلدة في العالم:

5-2-1. حجم قطع الغيار السيارات المقلدة :

عالمياً يبلغ حجم قطع السيارات المقلدة المتداولة ما بين 5 و 10 %، أغلبها مصنعة في آسيا ، كما تسببت في خسارة حوالي 60 مليون أورو بالنسبة لعلامة Peugeot و ما بين

¹ سفيان فريش، « دور وزارة التجارة في محاربة التقليد »، ضمن فعاليات المؤتمر الذي أقيمتها المديرية العامة للرقابة الاقتصادية و قمع الغش التابعة لوزارة التجارة ، انعقد في ولايت برج بوعريرج، بتاريخ 20 ديسمبر 2010، ص 6.

² Document émis par l'UNIFAB , téléchargé de site : www.unifab.com le 16/3/2013.

³ véronique crouzy Revu jurisprudence automobile Dossier "La pièce de rechange dans tous ses états", n°810 septembre 2009, pp16-17.

⁴ موقع المستهلك العربي، "الفرق بين قطع غيار السيارات لأصلية و التجارية و المقلدة"، الرابط: www.arbcon.net/frequently-asked-questions.htm المحملة بتاريخ 2014/5/31.

90 إلى 130 مليون لعلامة Renault.¹ بينما في بلدان الاتحاد الأوروبي فلقد بلغت النسبة 5 % في سنة 2000 لتنتقل إلى 10 % أي الضعف في سنة 2008 ، حيث احتلت البلدان الآسيوية الصدارة كبلدان المصدر بين 50 إلى 60 % كما قدرت ONU أن رقم الأعمال الناتج عن هذه التجارة الغير الشرعية بلغ 12 مليار دولار سنة 2006 ، أما في بعض البلدان العربية فحجم هذه التجارة يتراوح بين 20 و 30 كالمغرب مثلاً.²

و من بين أنواع التقليد التي تمس قطع الغيار نجد الغش في بلد المنشأ أو تضليل المستهلك و إيهامه بأنها منتجات جديدة و هي قد تم تدويرها.³

5-3-1 . تقليد قطع غيار السيارات في الجزائر :

إن الجزائر شأنها شأن العديد من الدول في العالم و خاصة الدول النامية منها تعاني من ظاهرة تقليد قطع غيار السيارات، حيث وصل حجمها حسب الخبراء 50% سنة 2007 أغلبها متأتية من الصين و أوروبا الشرقية.

5-3-1-1. الأسباب الرئيسية لانتشار تجارة قطع الغيار المقلدة في الجزائر:

- من أهم العوامل التي أسهمت في انتشار التقليد قطع غيار السيارات في الجزائر :
- منح سجلات تجارية لأشخاص ليسو من ذوي الاختصاص .
- عدم وجود مراقبة كافية و دقيقة لمثل هذا النوع من السلع مع عدم اشتراط المعايير المعمول بها دوليًا .
- عدم وجود مخابر متخصصة للمراقبة التقنية للقطع.
- عدم وجود متخصصين في ميدان التصليح réparateurs .
- نقص في الجانب القانوني و عدم وجود عقوبات ردعية للمخالفين.⁴

بالإضافة إلى هذه المجموعة توجد عوامل أخرى :

- انخفاض القدرة الشرائية للجزائريين.
- كثرة الوسطاء بين المنتج و المستهلك.
- قدم عمر السيارات التي تنتمي للحظيرة الجزائرية: نسبة كبيرة من السيارات تقارب 54% تفوق 20 عمرها ضمن حظيرة تقارب 5 ملايين سيارة ، مما يجعلها عرضة للأعطاب.⁵

¹Fanjeau Laure et OuyangRenyi, « La contrefaçon en Asie :Etude ce l'impact de préjudice commerciale et financier », ESGCI- M1IMCO 1 , 22 Janvier 2011, pp11,36,41 et 43.

²Rapport « l'impact de la contrefaçon vu par les entreprises française »,par UNIFAB, avril 2010,p44.

³ Rapport émis par la fondation WAITO, « Le crime contrefaçon-un enjeu major »,2011,p334

⁴عمار طهرات و بلقاسم امحمد، "انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد-الجزائر نموذجًا المحملة من الموقع:www.iasj.net. في 16 .3.2013.

⁵Hakim Benoui, la revue Economia, «Quand la pièce Taiwan dicte sa loi », RevueAlgériennede l'économie et de la finance, n°5, Edition RCM Algérie, novembre 2007, pp 33-35.

2-3-5. إحصائيات حول قطع الغيار المقلدة في الجزائر:

حسب الإحصائيات الرسمية التي توضح عدد الحجوزات التي قامت بها المصالح العمومية المكلفة بمراقبة السوق الجزائرية فإن الوضعية في الجزائر في تناقص خاصة مع الإجراء الذي اتخذته الدولة لمحاربة الظاهرة بداية من سنة 2009 :

الجدول رقم 4: "قطع الغيار المحجوزة من قبل الجمارك الجزائرية 2006 - 2013"
المصدر: مديرية الجمارك.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	62,19	12,25	10,24	0,12	-	-	0,38	-

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض قيمة قطع الغيار المقلدة المحجوزة منذ 2007 مع عدم حجزها في 2010-2011 و كذلك في 2013 نتيجة تشديد المراقبة و عدم السماح بشراء القطع الغير أصلية.

2-2-3- . الحجوزات من قبل الشرطة:

إن مديرية الأمن الوطني تسهم هي الأخرى في محاربة التقليد و الإحصائيات المولية توضح ذلك:

الجدول رقم 5: الحجوزات من قطع الغيار المقلدة من قبل الشرطة بين 2007 و 2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1 ث 2013
العدد	4747	8399	1136	4071	274	66	-
%	2,33	5,25	1,03	3,06	0,73	0,20	-

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى: مداخلة ممثل مديرية الأمن الوطني، خلال الملتقى الوطني حول "مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية"، المقام بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية و المديرية العامة للأمن الوطني، يومي 7 و 8 ماي 2013 ، بالمدرسة العليا للشرطة، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في 2007 كانت نسبة القطع المقلدة المحجوزة تمثل 2 % من مجموع الحجوزات ثم تضاعفت في 2008 لتتخف من جديد في 2009 ، لكن عكس الجمارك فقد سجلت المصلحة حجزًا للقطع خلال 2010 و 2011 ، رغم أن الجمارك هي المسؤولة على منع دخول السلع المقلدة عبر الحدود البرية و الجوية بالتالي يوجد تسريب لمثل هذه القطع إما من خلال التهريب أو الاستيراد الغير شرعي .

2-2-3-5. الحجوزات حسب العلامة و بلد المنشأ:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على العلامات التي تم حجزها و كذا مصدرها:
الجدول رقم 6: علامات قطع الغيار المقلدة المحجوزة من قبل الجمارك الجزائرية 2012

مكان الحجز	العلامة	الكمية	بلد المصدر
ميناء الجزائر	PEUGEOT	800	الصين
ميناء الجزائر	PEUGEOT	350	الصين
ميناء الجزائر	BOSH	3600	الهند
ميناء الجزائر	RENAULT	1500	تركيا

المصدر: مديرية الجمارك.

بالنسبة لبلد المنشأ فتنصدر الهند القائمة من حيث الكمية المحجوزة متبوعة بتركيا ثم الصين و هذه الأخيرة تعتبر مصدراً لغالبية السلع المقلدة الواردة إلى الجزائر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 7: "تطور نسبة الحجوزات من السلع المقلدة الواردة من دولة الصين"

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	45.71	64.28	72.72	94.04	78.97	49.93	33.33

المصدر: مديرية الجمارك.

نلاحظ حسب ما ورد من خلال هذا الجدول أن الصين سجلت نسباً كبيرة من حيث قيمة الحجوزات و قد تولت الصدارة في الفترة الممتدة بين 2007 و 2012، أما في 2013 فقد تراجع الصين قليلاً و ظهرت تركيا كقطب جديد فحسب إحصائيات مديرية الجمارك دائماً فقد سجلت نسبة 46,66% مقابل 33% للصين كما يوضحه الجدول أعلاه.

6. إستراتيجية الدولة الجزائرية في محاربة تقليد قطع الغيار في الجزائر:

تحاول الحكومة الجزائرية و من خلال الترسانة القانونية على معاقبة المخالفين مع الاعتماد على مصالحها العمومية في مراقبة التراب الوطني و منع دخول السلع المقلدة:

1-6. العقوبات الخاصة بتقليد العلامة التجارية في الجزائر:

يتعرض مرتكب جنحة التقليد إلى عقوبة الحبس تتراوح بين (6) أشهر إلى سنتينو بغرامة من (2.500.000,00 دج) إلى (10.000.000,00 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط مع: - ا لغلق المؤقت أو النهائي للمؤسسة؛

- مصادرة الأشياء و الوسائل و الأدوات التي استعملت في المخالفة؛

- إتلاف الأشياء محل المخالفة.¹

من خلال العقوبات المسلطة نلاحظ أن المشرع الجزائري اعتبر التقليد جنحة بدون التمييز بين قطاع و آخر رغم أنه كما ذكرنا أنفاً بعض القطاعات أكثر خطورة من الأخرى.

6-2 . دور المصالح العمومية في التصدي للظاهرة:

- ✓ مصلحة الجمارك :تتدخل بطريقتين إما عند الطلب من قبل صاحب العلامة أو ممثله لتقوم بتحرير إنذار مع المراقبة على مستوى (الموانئ،المطارات،...) أو التدخل المباشر عند اشتباه أعوان الجمارك حول سلع معينة خاصة التي تشكل خطورة على صحة المستهلك؛²
- ✓ أما الدرك والشرطة فمن خلال الضبطية القضائية لديهم فتتدخلان إما تلقائياً أو بناء على الشكاوى الواردة من المعنيين ³.
- ✓ المعهد الوطني للجمارك الملكية الصناعية و هو مكلف بتوفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية من خلال تسجيل علامات المؤسسات ⁴.
- ✓ أما وزارة التجارة فمن خلال مديرية المراقبة و قمع الغش فتسعى المديرية بتطبيق إجراءات صارمة ضد التقليد منذ 2009 من خلال إصدارها أمراً يمنع دخول قطع الغيار التي لاتحمل علامة تجارية؛

7, الآثار السلبية الناتجة عن استخدام قطع غيار السيارات المقلدة في الجزائر:

توجد عدة آثار سلبية يتكبدها المستهلك على الخصوص و كذا المؤسسات المصنعة و وكالات السيارات من جراء تقليد علامتهم التجارية أهمها:

7-1. بالنسبة للدولة و المؤسسات :

- نقص الموارد المالية للخرينة العمومية من جراء التهرب الضريبي؛
- تتسبب في منافسة غير شرعية للمؤسسات و بالتالي تنقص من الاستثمار المحلي و الأجنبي؛⁵

7-2. بالنسبة لمستعملي الطريق:

- إن قطع غيار السيارات المقلدة تكون في الغالب ذات نوعية رديئة فتنسب في آثار سلبية على السائق بل على مستعملي الطريق عموماً و تتفاوت الخطورة من قطعة إلى أخرى إما تتسبب في المشاكل التقنية أو الأعطاب المتكررة .

¹المادة 32 من الأمر رقم 03-06، المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالعلامات التجارية.
² عمار طهرات و بلقاسم احمد، "انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد-الجزائر نموذجاً، المحمل من الموقع www.iasj.net في 16.3.2013

³شافعي بشير، "جرم تقليد العلامة التجارية"، في إطار مؤتمر الذي أقمته مديرية التجارة لبرج بوعريبيج، 2010، ص 24 .

⁴ محمد صباغ، "حماية الملكية الصناعية في الجزائر"، القيت في إطار الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع غير المشروعة و جرائم الملكية الفكرية خلال يومي 7 و 8 ماي 2013 بالمعهد الوطني للشرطة الجنائية بالسحولة، ص 5 .

⁵Hakim Benoui, op tic cité p33.

- حوادث المرور:الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيًا و تملك أكبر أسطول سيارات 5 ملايين سيارة في إفريقيا بعد جمهورية جنوب إفريقيا و المرتبة الثانية عربيًا بعد السعودية ،و العنصر البشري يتصدر قائمة أسباب حوادث المرور في الجزائر 95 % ، و تنقسم المركبة و المحيط نفس النسبة 2 % فقط ، و لكن لا يجب أن يستهان بها فالنتيجة وخيمة وهي حياة البشر.

الخلاصة:

إن ظاهرة التقليد عمومًا تخلف نتائج سلبية على اقتصاديات الدول،المؤسسات وعلى الحلقة الأساسية في أي عملية بيع و هو المستهلك، و لكن ما يترتب عنها تختلف من قطاع إلى قطاع فتقليد الدواء لا يكون له نفس الأثر كتقليد الألبسة أو الحقائق مثلاً فالأول يؤثر بصفة مباشرة على صحة و سلامة المريض بل على حياته في بعض الأحيان.

و التقليد الذي يمس قطع غيار السيارات نتائجه قد تكون جدّ وخيمة هو الآخر فقد تكلف حياة الفرد ، و رغم الجهود التي تبذلها الدولة إلا أنها لا زالت القطع متداولة و يعرضها باعة القطع على المشتري على أنها قطعًا من الاختيار الثاني بالإضافة إلى القطع الأصلية و هي تدخل البلاد خاصة عبر الحدود من طرف المهربين.

و أخيرًا يمكن القول أن قضية التقليد تمس الجميع و لا تستثني أي فئة عن الأخرى:

- فعلى الدولة محاربتها من خلال تشديد العقوبة على المخالفين و تجريمهم خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يمارسونها كمهنة ،و توحيد الصفوف بين المصالح .
- و على المؤسسات التصريح في حالة تقليد علامتهم للمصالح المسؤولة مع إعلام المواطنين بخصائص المنتج الأصلي حتى يتمكنوا من تفرقه عن المقلّد ؛
- تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك الجهة المغيبة في الجزائر و ذلك من خلالندوات للتوعية و التحسيس و التركيز على وسائل الإعلام خاصة المرئية منها؛
- أما المستهلك فمن خلال تحريره لمكان شراء القطع و كذا عدم التركيز على عنصر السعر والاستهانةبأضرار المنتج المقلّد .

المراجع باللغة العربية:

1. بندر بننوالغبين ،ورشة عمل " فرصاستثماريةفيصناعةقطعغيارالسيارات" ، وزارة التجارةوالصناعة، المملكةالعربيةالسعودية،17 نوفمبر 2012.
2. جمعية حماية المستهلك ، العدد 24 " البضائع المقلدة " ،الرياض المملكة العربية السعودية، 1430هـ.
3. حسن مبارك طالب،ورقة مقدمة في إطار ندوة"معايير الأمن و السلامة للطرق الطويلة"،المنعقدة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بقطر في 2012.1.30 .
4. عمار طهرات و بلقاسم امحمد،"انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصورالتشريعات على محاربة ظاهرة التقليد-الجزائر نموذجًا" www.iasj.net. في 2013. 3. 16

5. عمر شنيوي، "خرق قوانين الملكية الفكرية ضرر حقيقي على المستهلك"، <http://173.192.107.127/jaifer/workshop/6.PPT>، في 2011/5/29.

6. سفيان فريش، «دور وزارة التجارة في محاربة التقليد»، ضمن فعاليات المؤتمر الذي أقيمتها المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش التابعة لوزارة التجارة، انعقد في ولاية برج بوعريش، بتاريخ 20 ديسمبر 2010.

7. صباغ محمد، "حماية الملكية الصناعية"، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية العامة للأمن الوطني، يومي 7 و 8 ماي 2013، بالمدرسة العليا للشرطة.

8. التقرير الختامي للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير (الأردن، تونس، المغرب، مصر)، "دراسة حول قمع غيار السيارات"، سنة 2008، ص 49 موقع المستهلك العربي، "الفرق بين قطع غيار السيارات لأصلية و التجارية و المقلدة"، الرابط: www.arbcon.net/frequently-asked-questions.htm المحملة بتاريخ 2014/5/31.

9. شافعي بشير، "جرم تقليد العلامة التجارية"، في إطار مؤتمر الذي أقيمته مديرية التجارة لبرج بوعريش، 2010 مداخلة ممثل مديرية 10. الأمن الوطني، الملتقى الوطني حول مكافحة الاتجار في السلع الغير مشروعة و جرائم الملكية الفكرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية العامة للأمن الوطني، يومي 7 و 8 ماي 2013، بالمدرسة العليا للشرطة.

11. سعد الدين بوطبال، "سمات الشخصية و أثرها على ارتكابا لمخالفات المرورية لدى السائقين"، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية -جامعة الوادي العدد الرابع -جانفي 2014.

المراجع باللغة الفرنسية:

¹ Andy Hyeans, article sur « la contrefaçon dans le monde : entre danger, profits et perspectives », télécharger de site : <http://www.inhesj-fr/fichiers/ondrp/contribution/07-hyears.pdf> le 29/5/2011.

² Bethsabée Langlois, « Spécial contrefaçon », cahier du « Monde » du 30 juillet 2008 n° 19753, supplément les cahiers de la compétitivité, édité par l'Agence Média Thème en partenariat avec le ministère du Budget, 2008, paris 1.

³ Document emis par l'UNIFAB, télécgarger via le site : www.unifab.com le 16/3/2013.

⁴ Jérémy Lachartre, «La mondialisation de l'économie et la contrefaçon : le cas de l'Union européenne », télécharger de site : <http://www.herodote.org/IMG/pdf/Lachartre.pdf> le 29/5/2013.

5/Hakim Benoui, la revue Economia, «Quand la pièce Taiwan dicte sa loi », RevueAlgériennede l'économie et de la finance, n°5, Edition RCM Algérie, novembre 2007.

5.Fanjeau Laure et OuyangRenyi, « La contrefaçon en Asie :Etude ce l'impact de préjudice commerciale et financier », ESGCI- M1IMCO 1 , 22 Janvier 2011.

6/Med Sayad , « la contrefaçon dans le domaine la pièce de rechange,un fléau a combattre »,revu Mutation ,n° 28 ,édité par la chambre de commerce et l'industrie, Algérie, juin 1999,p58.

^{7/}<http://commentjevoislemonde.blogs.nouvelobs.com/economie-solidaire-justice-equite> le 31/5/12.

^{8/} véronique crouzy Revu jurisprudence automobile Dossier " La pièce de rechange dans tous ses états ", n°810 septembre 2009.

^{9/}Rapport « l'impact de la contrefaçon vu par les entreprises française »,unifab,2010.

^{10/} Rapport emis par la ondation WAITO, « Le crime contrefaçon-un enjeu major,2011.

11., rapport ONS des salaires, année 2012.

^{12/} /Yacine SEGHIR ,Revu la Mission Economique-UBIFRANCE, « Le secteur automobile en Algérie »,Ambassade de France en Algérie , août 2 0 0 9.